في ظل سعيها لتوسيع نفوذها

هل سياسة تركيا في افريقيا تتماشى معموقعها في الناتو؟

على مر العقود، سعت أنقرة للتأثير الاقتصادي والعسكري في إفريقيا، لكن بحسب الخبراء فإنه ليست لديها القدرة أو الحافز لإثارة الاضطرابات في المنطقة.إن منطقة الساحل في إفريقيا تعيش حالة من الاضطراب السياسي بعد الانقلابات الأخيرة في النيجير والغابون، وهي على وشك مزيد من الاضطرابات مع تهديد التدخل الأجنبي. تميزت هذه المنطقة تاريخيًا بتسلط سيدها الاستعماري السابق في باريس، ولكن في السنوات الأخيرة، أسست قوات "فاغنر" الروسية مكاناً لها هناك، وهذا بالإضافة إلى وجود علاقات أمنية وثيقة بين الولايات المتحدة وعدد من حكومات غرب إفريقيا، والاستثمار الصيني والتواصل السياسي من قبل مصر والإمارات. أدى هذا التوجه الدولي إلى تقليل تأثير فرنسا في معقلها القديم.

منذ عام ٢٠٢٠، شهدنا انقلابات عسكرية أو اضطرابات سياسية رئيسية في مالي وتشاد والسودان وغينيا وبوركينا فاسو ونيجير، وفي الشهر الماضي حدث ذلك في الغابون. وفي العديد من هذه الحالات، استفاد الحكام الجدد من المشاعر المعادية لفرنسا لتعزيز قبضتهم على السلطة و الحصول على دعم الجمهور. المسؤولون في العاصمة التركية أنقرة، تابعوا تطورات الأمور بعناية وبالنسبة لدولة صاعدة تعاني من مشاكل اقتصادية، فإن الساحل مع موارده الطبيعية واحتياجات تطوير البنية التحتية يبرر السعي التركي لإيجاد نفوذ هناك،وقد استخدمت تركيا استراتيجيًا خطاب المقاومة للاستعمار لصالحها، مميزة نفسها كدولة لديها ماض "نظيف" في تعاملها مع إفريقيا، على عكس فرنسا،حتى وصف الرئيس رجب طيب أردوغان تركيا بأنها "دولة أفرو-آسيوية".

و هذه التصريحات أثارت امتعاض صانعي السياسات الفرنسيين، الذين لديهم ذكريات حديثة لتدخل تركيا في مصالحهم في ليبيا،و تزعم أنقرة أن وجودها العسكري هناك كان حاسمًا في منع انهيار الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا أمام فصيل مدعوم من روسيا بقيادة خليفة حفتر. بدورها، اتهمت فرنسا تركيا بانتهاك حظر الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة لإنهاء الحرب الأهلية في ليبيا.

التأثير العسكري والاقتصادي

على عكس الاعتقاد الشائع، فإن تركيا منذ زمن طويل تسعى لإقامة علاقات أقوى مع القارة الإفريقية،فمنذ العام ١٩٩٨، و قبل أن يتولى حزب العدالة والتنمية الحكم، أعلنت البلاد خطتها الأفريقية، التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول في المنطقة،و بدأت هذه الجهود بالتوسع مع عهد أردوغان، وهناك أيضاً بُعد عسكري للوجود التركي في إفريقيا،حيث تمتلك تركيا قواعد عسكرية في ليبيا والصومال، وتقدم أيضًا تدريبًا عسكريًا لعدد من الدول الأفريقية الأخرى، كما ساهمت سياسة الإنفتاح نحو إفريقيا في عام ٢٠٠٨ وخطة الشراكة مع إفريقيا لعام ٢٠١٣ على تعزيز هذا التوجه للاستثمار الاقتصادي وتعزيز العلاقات العسكرية،و خلال حكم حزب العدالة والتنمية، ارتفع عدد السفارات التركية في إفريقيا من ١٢ في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣ اليوم. وقد قامت الخطوط الجوية التركية أيضًا بزيادة عدد الوجهات التي تخدمها في القارة الإفريقية إلى ٦١، بينما فتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية ٢٢ مكتبًا.

و يتعزز التأثير الثقافي لأنقرة أيضًا من خلال مؤسسة معارف، التي أسست ١٧٥ مدرسة في ٢٦ دولة إفريقية. وأكثر من ٦,٠٠٠ طالب إفريقي يدرسون أيضًا في مؤسسات داخل تركيا بمنح دراسية تقدمها أنقرة. لكن محور حملات التأثير التركية في إفريقيا هو الصناعة العسكرية الثقيلة، فعلى مر العقدين الماضيين، قامت أنقرة بتوريد طائرات بدون طيار ومركبات مدرعة وأسلحة للحكومات المحلية لمكافحة الجماعات المتشددة. ومع ذلك، فإن العلاقات العسكرية هي مجال نمو محتمل للأتراك،ففي عام ٢٠٢١، فقد بلغ إجمالي قيمة المعدات العسكرية المصدرة من تركيا أقل من ٣٠٠ مليون دولار، ما يمثل مجرد ٠,٥ بالمئة من واردات العسكرية الإفريقية.

أصدقاء وعداوة

و يظهر وجود مبيعات عسكرية تركية للدول الإفريقية على الرغم من حجمها الصغير حالياً، وجود لاعبين معترف بهم بالفعل هناك، ففي الساحل، دعمت فرنسا منذ وقت طويل حلفائها المحليين بالأسلحة والمساعدات المالية، و لكن وصول حكومات جديدة إلى السلطة يحد من التأثير الفرنسي ويقدم فرصًا جديدة لتركيا، لكن هل تمتلك تركيا البنية التحتية اللازمة للاستفادة بشكل كامل من هذه الفرص وهل هناك مبالغة في مزاعم العداء بين باريس وأنقرة؟ قال مصدر داخل الحكومة التركية، ملم بشكل جيد بالمنطقة الإفريقية، لموقع "الشرق الأوسط آي" إن فرنسا وتركيا لا تزالان حلفاء ضمن حلف شمال الأطلسي (ناتو)، حيث قدمت كلاهما دعمًا ضد نفس الجماعات المتشددة ومساعدة نفس الحكومات.

في النيجير على سبيل المثال، دعمت تركيا الحكومة النيجيرية المخلوعة بطائرات بدون طيار، كما وقعت اتفاقية في عام ٢٠٢٠ تسمح للشركات التركية باستكشاف المناجم لاستخراج المعادن، بما في ذلك الذهب. كما تبرعت تركيا أيضًا بمبلغ ٥ ملايين دولار لصالح قوة الساحل المشتركة الخماسية في عام ٢٠١٨، قبل الانقلابات، لدعم جهودهم ضد الجماعات المتشددة،حيث تتألف تلك المجموعة العسكرية من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا ونيجير، و شهدت أربعة من هذه الدول انقلابات في السنوات الأخيرة. "اذا كان لدى تركيا موقفًا معاديًا لفرنسا في منطقة الساحل، لرأينا حملة إعلامية ضد فرنسا، تستهدف جرائمها خلال العصور الاستعمارية"، قال المصدر الحكومي، مشددًا على أنه حتى في ليبيا، كان الحافز التركي الرئيسي هو التخفيف من تأثير روسيا، وليس الفرنسي. أضاف: "تركيا هي التي أنقذت الحكومة الليبية من الوقوع في أيدي روسيا في عام ٢٠٢٠"، واستمر قائلاً: "تلعب تركيا دورًا مهمًا كعضو في ناتو في منطقة الساحل أيضًا".

العمل ضمن القيود

وفقًا للمصدر، حتى لوكانت لدى تركيا طموحات توسعية في إفريقيا قد تضعها في تضارب مع حلفائها الفرنسيين. على الأقل حتى الآن، تفتقر إلى الموارد اللازمة والمعرفة المحلية ومبيعات الأسلحة لتكون لاعبًا محوريًا في المنطقة. قال مهمت أوزكان، أستاذ في جامعة الدفاع الوطني في اسطنبول،" إن تركيا ليست في موقف يمكنها من خلاله توجيه التطورات في الساحل وفقًا لتفضيلاتها، لاحظ أن صادرات تركيا للدفاع قد لا تغير مجرى الحرب ولكن يمكن أن تكون قيمة، خصوصاً ضد الجماعات المتشددة"،وأضاف "حالياً تركيا تتبع سياسة الانتظار والمشاهدة، وتحتفظ بوجودها أساسًا باستخدام الخبرة التجارية، خاصة في قطاع البناء".

يرى فيديريكو دونيلي، أكاديمي إيطالي في جامعة تريست ومؤلف كتاب "تركيا في إفريقيا"، أنه في العقود الأخيرة، كانت هناك فرصًا للاعبين غير التقليديين مثل تركيا في إفريقيا، ففي الساحل، اتخذت أنقرة نهجًا محسوبًا ولكن مستمرًا لتوسيع تواجدها، مع التركيز على العلاقات الدبلوماسية والتجارية،و يرى دونيلي أن منطقة الساحل تقدم فرصًا اقتصادية كبيرة لتركيا. ومع ذلك، مثل المصدر الحكومي التركي، قال إن سياسة تركيا في المنطقة ستكون وفقًا لموقعها كعضو في ناتو. فهم هذه القيود والاعتبارات الدبلوماسية سيكون أمراً حاسماً في تحديد ما إذا نجحت أنقرة في الساحل، وفقًا لسرحات أوراكشي، باحث في مركز البحوث الإنسانية والاجتماعية (إنسامر)، "يتطلب الأمر التخصص والمعرفة العميقة، خصوصاً في منطقة غير مستقرة وغير آمنة".

فرنسا وتركيا لا تزالان حلفاء ضمن حلف شمال الأطلسي (ناتو)، حيث قدمت كلاهما دعمًا ضد نفس الجماعات المتشددة

ضمن ردود الفعل الدولية

لجنة أميركية تنتقد فرنسا بسبب حظر العباءة

الوفاق/ وفقًا لتقرير وكالة الأنباء الدولية تقريب، انتقد "إبراهيم كوبر"، رئيس اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، قرار الحكومة الفرنسية بمنع ارتداء العباءة في المدارس، ووصف هدف تنفيذ هذه الخطة بأنه "إرهاب المسلمين".

وقال كوبر في بيان: "تنتهك الحكومة الفرنسية حريات دينية أثناء محاولتها تعزيز قيم علمانية في هذا البلد. وأضاف كوبر أن فرنسا تستخدم تفسيرًا محددًا للعلمانية لاستهداف المجتمعات الدينية وإرهابها، وخاصة المسلمين. ووصف تقييد الأعمال السلمية المتعلقة بالمعتقدات الدينية بذريعة تعزيز العلمانية بأنه أمر سيء. وأقر مجلس الدولة الفرنسي (المحكمة العليا للقضاء الإداري) قرار الحكومة بمنع ارتداء العباءة (القميص الفضفاض والطويل) في المدارس الحكومية بذريعة الدفاع عن مبادئ العلمانية في هذا البلد، مما أثار احتجاجات واسعة. بعد إقرار هذا القانون، أعادت المدارس الفرنسية عشرات من الفتيات إلى منازلهن بسبب رفضهن لهذا المنع في أول يوم من العام الدراسي.

أعلن "غابرييل أوتال" وزير التربية والتعليم الفرنسي في حديث مع شبكة بي إف إم عن ذلك: "حوالي ٣٠٠ طالبة احتججن على هذا القانون وحضرن إلى المدارس يوم الاثنين بالعباءات".

وأضاف أن معظمهن وافقن على تغيير ملابسهن، لكن ٦٧ شخصًا رفضوا هذا القانون وأُعيدوا إلى منزلهم. لا توجد زي محدد للطلاب في المدارس الفرنسية منذ عام ١٩٦٨، لكن هذه المسألة كانت دائمًا على جدول أعمال ساسة، خاصة المحافظين المتشددين.

أخبار قصيرة

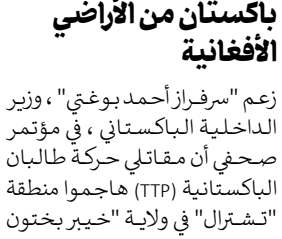

أفغانستان ..قلق من انخفاض المساعدات الإنسانية

أعرب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عن قلقه إزاء نقص الميزانية لتقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان. وأضاف OCHA أن أكثر من ٣٦,٦ ألف طفل دون سن الخامسة قد حُرموا من الحزم المساعدة في أفغانستان. وشدد المكتب على شبكة التواصل الاجتماعي X: نظرًا لنقص الميزانية، انخفضت إمكانية وصول حوالي ١٠٠ ألف شخص إلى الخدمات الصحية الأساسية في أفغانستان. وذكر التقرير: يواجه ١٧٣ مركزًا صحيًا وتغذويًا متنقلًا في أفغانستان خطر الإغلاق بسبب نقص الميزانية.

اسلام آباد: مقاتلو (تي‌تي‌پي) يهاجمون باكستان من الأراضي الأفغانية

زعم "سرفراز أحمد بوغتي" ، وزير الداخلية الباكستاني ، في مؤتمر صحفي أن مقاتلي حركة طالبان الباكستانية (TTP) هاجموا منطقة "تشترال" في ولاية "خيبر بختون خوا" الباكستانية باستخدام التراب الأفغاني. وأضاف: وهذا في حين أن طالبان اتفقت في اتفاقية الدوحة على عدم السماح باستخدام التراب الأفغاني ضد دول أخرى. وقالت "ممتاز زهرة بلوش" ، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الباكستانية ، في وقت سابق إن معبر "تورخام" الحدودي أغلق بسبب التهديدات الأمنية من جانب أفغانستان ، ومع ذلك ، لا تزال المعارك بين مقاتلي TTP والجيش الباكستاني مستمرة في تشترال لليوم السادس على التوالي.

مالي.. توتر بين تحالف جماعات مسلحة والمجلس العسكري

في شمال مالي، اتهم تحالف من الجماعات المسلحة التي وقعت اتفاق سلام، المجلس العسكري الذي يحكم البلاد بأنه قد خرق التزاماته الأمنية المشتركة، وأعلن التحالف استعداده للدفاع عن نفسه في حال تعرض لهجوم. وطالب تحالف "إطار العمل الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية"، الذي يضم الجماعات المسلحة، المواطنين بالابتعاد عن المواقع العسكرية، محذرًا من احتمال اندلاع صراع. وتصاعد التوتر بعد إصدار محافظة غاو في شرق مالي قرارًا بفرض حظر تجول ليلي لمدة شهر بين الثامنة مساء والسادسة صباحًا، باستثناء بعض المركبات العسكرية. وجاء هذا التصعيد بعد يوم من هجمات دامية نفذها مسلحون يشتبه في انتمائهم للجهاديين على معسكر عسكري وقارب نقل ركاب، أودت بحياة ٦٤ شخصًا، وبعد هجوم انتحاري استهدف قاعدة عسكرية في شمال مالي يوم الجمعة.